الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق الهبة القابلة للاسترجاع المبرم

بتاريخ 13 سبتمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير لدعم تمويل الدراسات التمهيدية لمشروع

"الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا"

(2019 / 09)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 02 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 18 / 04 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 14 فيفري 2019
جلستي اللجنة: 14 و28 مارس 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 18 أفريل 2019 **رئيس اللجنة:** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتونس بتاريخ 13 سبتمبر 2018 اتفاقية هبة قابلة للاسترجاع من المرفق العالمي للبنية التحتية (GIF) تتعلق بالمساهمة في تمويل الدراسات التمهيدية لمشروع "الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا" بمبلغ قيمته 7 مليون دولار أي ما يعادل 20.5 مليون دينار تونسي.

ـ الإطار الاستراتيجي وأهداف المشروع:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا في نطاق دعم التبادل الطاقي بين البلدين. ويتمثل هذا المشروع في إنجاز خط كهربائي بين وتونس وإيطاليا يمرّ تحت البحر بتوتر متواصل 400 KV وبطول يبلغ حوالي 200 كم وإنجاز محطتين لتحويل التوتر من متواصل إلى متردد. وتتراوح كلفة هذا الربط الذي حددت قدرته بـ 600 ميغاواط بين 550 و600 مليون أورو.

وسيمكن هذا المشروع من تعزيز قدرة الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء على مواجهة الحالات الطارئة والانفتاح على السوق الإيطالية والأوروبية للكهرباء وإثراء المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء علاوة على توفير إمكانية تصدير الكهرباء المتأتية من الطاقات المتجددة المحلية إلى السوق الأوروبية.

ـ التقدّم في تمويل المشروع:

أثبتت الدراسات المالية أن المشروع يحتاج إلى دعم مالي يقدّر بحوالي نصف كلفة الاستثمار لتحقيق جدواه الاقتصادية. وقد توجّه الجانب التونسي والإيطالي إلى الاتحاد الأوروبي لطلب هذا الدعم للمشروع. وتبيّن من خلال المشاورات مع الاتحاد الأوروبي أن الصندوق الأوروبي الوحيد الذي يمنح هبة بالحجم المطلوب هو " Connecting Europe Facility".

وليكون مشروع الربط الكهربائي بين وتونس وإيطاليا مؤهلا لطلب هبة من الصندوق المذكور فيجب أن يصادق عليه في قائمة المشاريع ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي وأن ينجز الربط كخط عمومي علاوة على أن يكون المشروع في مرحلة متقدمة من الإنجاز (mature) على غرار استيفاء الدراسات التمهيدية لإنجازه.

وقد نجحا باعثي المشروع وهما الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونظيرتها الإيطالية المكلفة بنقل الكهرباء (TERNA) في إدراج المشروع ضمن قائمة المشاريع ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي التي تم الإعلان عنها خلال شهر نوفمبر 2017.

ـ الدراسات التمهيدية للمشروع:

تتعلق الدراسات التمهيدية للمشروع بدراسة أعماق البحر التي ستمكن من تحديد مسار الربط وكلفته باعتبار تركيبة أرضية قاع البحر ودراسة تدعيم الشبكة لضبط الاستثمارات اللازمة لإتاحة التبادل الكهربائي بين البلدين ودراسة الانعكاسات الاجتماعية والبيئية للمشروع. كما تتطلب الشركة التونسية للكهرباء والغاز مساعدة فنية لهيكلة المشروع وتمويله ولتبادل الكهرباء مع السوق الإيطالية والأوروبية. وتقدّر كلفة الدراسات التمهيدية والمساعدة الفنية بحوالي 13 مليون دولار وسيتم تمويلها على النحو التالي:

- 5,5 مليون دولار في شكل هبة وقد تمّ توقيع اتفاقية هبة في الغرض مع "برنامج مساعدة قطاع الطاقة" للبنك الدولي (ESMAP) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهبة من قبل الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية،
- 7 مليون دولار من قبل المرفق العالمي للبنية التحتية (GIF) في شكل هبة قابلة للاسترجاع (Don remboursable).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اللّجوء إلى هذه التمويلات نظرا للكلفة الباهظة للدراسات.

ـ عناصر المشروع:

تهدف المساعدة الفنية للبنك الدولي لدعم الاستشارات للمعاملة المالية (transaction financière) وتتمثل في توفير الاستشارات التجارية والقانونية والمالية والفنية للمعاملة بما في ذلك: (أ) تحديد أنسب هيكل تجاري وتنظيمي للتنفيذ المستقبلي للمشروع المقترح، (ب) إنشاء منصة للمشروع المقترح وصياغة أي تشريعات وعقود ومدونات ثانوية ضرورية، (ج) دعم تصميم المعاملة بما في ذلك ترتيبات الملكية والإدارة الخاصة بالشبكة البينية وطرق الشراء والإطار التنظيمي لتوفير النفاذ إلى وحدة الترابط وتقييد تكاليف استخدامه، (د) ودعم الفني في مجال إجراء المفاوضات مع المستثمر المحتمل وكذلك الاتصال بالقطاع الخاص والمؤسسات المالية الإنمائية من أجل تمويل المشروع المقترح (bouclage financier).

ـ رزنامة إنجاز الدراسات التمهيدية:

يستغرق إنجاز الدراسات التمهيدية كامل سنة 2019 مع إمكانية الحصول على النتائج الأولية موفى صائفة 2019 والتي ستضمن لملف الترشح للحصول على هبة من الاتحاد الأوروبي.

ـ الشروط المالية للتمويل:

يتمثل هذا التمويل في هبة بـ 7 مليون دولار قابلة للاسترجاع في حدود 75 % منها:

ويسترجع البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا التمويل في الحالات التالية:

- في صورة بلوغ المشروع الاقفال المالي فيتم سداد 75 % من الأموال المسحوبة في إطار الاتفاقية في أجل أقصاه 60 يوم بعد هذا الاقفال من قبل المستثمر الذي سينجز المشروع، أما الـ 25 % المتبقية فتبقى في شكل هبة.
- في صورة انسحاب الحكومة التونسية من المشروع فعليها سداد 100 % من الأموال المسحوبة في أجل أقصاه 30 يوم بعد إشعارها من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتجدر الاشارة إلى أن المشروع إلى أن المشروع يعتبر من أولويات الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة ولا نية للدولة في الانسحاب من المشروع.

ولا يسترجع هذا التمويل في جميع حالات عدم إنجاز المشروع الناجمة عن عدم توفر المردودية المالية أو عن عدم بلوغ المشروع الاقفال المالي وذلك أجل أقصاه 31 جويلية 2027.

واعتبارا وأن المبلغ المذكور يتعلق بمساهمة مالية بشروط تفاضلية (باعتبارها مسندة دون فوائض ودون عمولات وتسترجع حسب الشروط المذكورة أعلاه) تلتزم الدولة بإرجاعها إلى الجهة المانحة، فإنها تعد من قبيل التعهدات المالية للدولة على معنى الفصل 65 من الدستور والتي تقتضي الموافقة عليها بقانون.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 14 مارس 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الهبة القابلة للاسترجاع.

واستفسر عدد من النواب عن أسباب ارتفاع كلفة الدراسات الفنية وأكدوا على ضرورة تشريك الكفاءات التونسية في انجاز هذه الدراسات قصد اكتساب الخبرات والانتفاع من التجارب والتكنولوجيا.

وأكّد نواب آخرون على ضرورة الاطلاع على مدى التقدّم في إنجاز الدّراسات والإمكانيات المتاحة لانجاز المشروع باعتبار وأن الهبة مشروطة وقابلة للاسترجاع.

وتم الاتفاق على الاستماع إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة قصد مزيد توضيح هذا المشروع.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2019، استمعت اللجنة إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي كان مرفوقا بالسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز وثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة قدّم السيد المدير العام للكهرباء والطاقات المتجددة أبرز خصائص مشروع مد خط كهربائي تحت البحر الذي يربط الشبكة التونسية بالشبكة الايطالية ما بين الهوارية وجزيرة صقلية والمتمثلة أساسا في:

ـ مكونات المشروع:

- الخط البحري: الطاقة: 600 مغاواط، الجهد: 400 Kv HVDC، الطـول: 200 كيلومتر، العمق الاقصى: 750 متر،
- محطتي تحويل التيار الكهربائي من متواصل الى متردد او من متردد الى متواصل واحدة بتونس والأخرى بايطاليا،
- تكلفة المشروع: 550 ـ 600 مليون يورو،
- باعث المشروع: الشركة التونسية للكهرباء والغاز و TERNA نظيرتها الايطالية،
- الدخول حيز الاستغلال: 2023 ـ 2024.

وأشار إلى أن هذا المشروع يندرج في نطاق دعم التبادل الطاقي بين البلدين وبين ضفتي المتوسط.

وسيمكن هذا المشروع من:

- التخفيض من القدرة الاحتياطية للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- تحسين صمود الشبكة الكهربائية التونسية عند حدوث اضطرابات كهربائية،
- التزوّد بالكهرباء من الشبكة الاوروبية عند الضرورة،
- تصدير فائض الانتاج من الكهرباء التونسية خاصة من الطاقات المتجددة،
- تبادل الكهرباء مع السوق الاوروبية حسب فارق التكلفة.

كما استعرض الخطة المبرمجة لتمويل المشروع حيث:

- أثبتت الدراسات المالية أن المشروع يحتاج إلى دعم مالي يقدر بحوالي نصف كلفة الاستثمار،
- تبين من خلال المشاورات مع الاتحاد الأوروبي أن الصندوق الأوروبي الوحيد الذي يمنح هبة بالحجم المطلوب هو « Connecting Europe Facility »،
- يتطلب ملف الترشح للحصول على هبة من الصندوق المذكور:
  - ✓ إدراج المشروع ضمن قائمة المشاريع ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي وقد نجحا باعثا المشروع في ذلك (نوفمبر 2017)،
  - ✓ انجاز الربط كخط عمومي (الحكومتين التونسية والإيطالية بصدد التفاوض حول اتفاقية في الغرض)،
  - ✓ التقدم في المشروع (mature) على غرار استيفاء الدراسات التمهيدية لإنجازه.

وأوضح أن الدراسات التمهيدية للمشروع تتعلق بـ:

- دراسة أعماق البحر التي ستمكن من تحديد مسار الرّبط وكلفته،
- ودراسة تدعيم الشبكة لضبط الاستثمارات اللازمة لإتاحة التبادل الكهربائي بين البلدين،
- ودراسة الانعكاسات الاجتماعية والبيئية للمشروع.

كما تتطلب الشركة التونسية للكهرباء والغاز مساعدة فنية لهيكلة المشروع وتمويله ولتبادل الكهرباء مع السوق الايطالية والأوروبية.

وتقدر كلفة الدراسات التمهيدية والمساعدة الفنية بحوالي 13 مليون دولار تتوزع كالتالي:

- 5,5 مليون دولار في شكل هبة تم توقيع اتفاقية في الغرض مع "برنامج مساعدة قطاع الطاقة" للبنك الدولي (ESMAP) واسندت هذه الهبة من قبل الوكالة الايطالية للتعاون والتنمية.
- 7 مليون دولار من قبل المرفق العالمي للبنية التحتية (GIF) في شكل هبة قابلة للاسترجاع (Don remboursable).

وسيستغرق إنجاز الدراسات التمهيدية كامل سنة 2019 مع إمكانية الحصول على النتائج الأولية موفى صائفة 2019 والتي ستضمن لملف الترشح للحصول على هبة من الاتحاد الأوروبي.

ووضح أن الشروط المالية للهبة المقدمة من طرف المرفق العالمي للبنية التحتية موضوع مشروع هذا القانون تتمثل في هبة بقيمة 7 مليون دولار قابلة للاسترجاع في حدود 75 % منها.

ويسترجع البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا التمويل في الحالات التالية:

ـ في صورة بلوغ المشروع الاقفال المالي، يتم سداد 75 % من الأموال المسحوبة في إطار الاتفاقية في اجل أقصاه 60 يوم بعد هذا الاقفال من قبل المستثمر الذي سينجز المشروع، أما الـ 25 % المتبقية فتبقى في شكل هبة.

ـ في صورة انسحاب الحكومة التونسية من المشروع فعليها سداد 100 % من الأموال المسحوبة في أجل أقصاه 30 يوم بعد اشعارها من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

هذا، وأكّد أن المشروع يعتبر من أولويات الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة ولا نية للدولة للانسحاب منه، ولا يسترجع هذا التمويل في جميع حالات عدم إنجاز المشروع المغايرة للحالة الثانية أعلاه على غرار حالة عدم توفر المردودية المالية أو حالة عدم بلوغ المشروع الإقفال المالي وذلك في أجل أقصاه 31 جويلية 2027 ولا تسترجع الهبة بعد هذا الأجل.

وتقدم النواب بجملة من الاستفسارات والتوصيات والملاحظات تعلقت أساسا بالنقاط التالية:

- استحسن عدد من النواب المشروع الممول،
- تساؤل عن الحالات التي يتم فيها استرجاع الهبة،
- استفسار عن الاستراتجية الوطنية في مجال الطاقات البديلة،
- توصية بالعمل على الرّفع من قدرة إنتاجنا للطاقات البديلة قصد استغلال هذا المشروع لتصدير الطاقة للاتحاد الأوروبي،
- استفسار عن كيفية بلوغ الأهداف المرسومة في مجال الطاقات المتجددة والمتعلقة بالرفع من مساهمة الطاقة البديلة في اجمالي إنتاج الطاقة الوطني إلى مستوى 30 % في سنة 2030 في ظل النقص الفادح للفنيين الموضوعة على ذمة هذا البرنامج،
- توصية بالعمل على مزيد تعزيز وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة،
- ضرورة تشريك الكفاءات التونسية في إنجاز هذه الدراسات قصد اكتساب الخبرات والاستفادة من التجارب والتكنولوجيا،
- اقتراح وضع استراتجية لتعميم الطاقات المتجددة على المناطق الصناعية والسياحية والإدارات العمومية،
- الاشارة إلى المعوقات التي تعرقل إنتاج الطاقات المتجددة في تونس ومنها انخفاض سعر الشراء المطبق من طرف الستاغ،
- استفسار عن الاتهامات الموجهة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص تعطيل الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة،
- اعتبر بعض النواب أن هذا المشروع يندرج في إطار اتفاق التبادل الحر والشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي "أليكا" ويخدم مصالح الاتحاد الاوروبي على حساب مصالح تونس،
- العمل على ربط شبكة الكهرباء بجميع الدّول المجاورة قصد تنويع المزودين،
- استفسار عن البرنامج الوطني لترشيد استهلاك الطاقة،

- تساؤل عن وجود برنامج لاستغلال الغاز الصخري،
- العمل على تشجيع استغلال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي وفي مجال تحلية مياه البحر.

وفي ردّه، أكّد السيد الوزير أن موضوع الطاقة هو موضوع وطني بامتياز موضّحا أن مشروع القانون المعروض يتعلق بتركيز البنية التحتية الضرورية للترفيع في حجم الإنتاج.

وفي ما يتعلق ببرامج الشركة التونسية للكهرباء والغاز لمجابهة الذروة في الاستهلاك خلال هذه الصائفة، أفاد أن هناك محطتين حراريتين في طور الإنجاز تدخلان حيز الإنتاج في شهر جوان مؤكدا أن محطة رادس لها قدرة إنتاج تفوق 600 ميغاوات والمحطة الأخرى في المرناقية برج العامري بحجم إنتاج حوالي 450 ميغاوات.

وبخصوص الطاقات المتجددة، أكّد السيد الوزير أن هنالك استراتجية متكاملة في هذا المجال قصد الرّفع من مساهمة الطاقة البديلة في اجمالي انتاج الطاقة الوطني إلى مستوى 30 % في سنة 2030 (بانتاج يقدر بـ 3500 ميغاوات من هذه الطاقات) وذلك عبر:

- تشجيع القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) للاستثمار في هذا المجال عن طريق عقود الشراكة،
- التخفيض من كلفة الانتاج والتقليص من البيروقراطية الادارية.

كما أفاد بأن النقص في الفنيين الموضوعة على ذمة البرنامج في الوزارة تم تداركه عن طريق المساهمة الفعالة لاطارات الشركة التونسية للكهرباء والغاز في هذا المجال،

وفي ما يتعلق بتشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على تغطية استهلاكها من الطاقة عن طريق انتاج الطاقات البديلة، أكّد أن هناك استراتيجية للتشجيع على إنتاج الطاقة واستغلال الطاقة البديلة سواء في المؤسسات العمومية والبلديات أو المؤسسات الخاصة.

كما وضّح أن الاستثمار في الطاقات المتجددة يمكن أن يلعب دور هام في التقليص من عجز الميزان الطاقي خاصة وأن الطاقة ما زالت مدعومة من ميزانية الدولة.

وبالنسبة لبرنامج ترشيد استهلاك الطاقة، بيّن أن وكالة التحكم في الطاقة تعمل على برنامج يهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة والتشجيع على استعمال الطاقة البديلة.

أما في ما يتعلق بالغاز الصخري، أفاد أن هنالك حوار في هذا المجال وأكد أن استثمار هذه الطاقة يتطلب مزيد التوعية كما أن تنقيح مجلة المحروقات سيساعد على تطوير الاستثمار في مختلف أنواع الطاقة.

هذا وأكّد السيد الوزير على ضرورة الدعم المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة في ظل انزلاق سعر الدينار وارتفاع حجم الدعم الموجه للكهرباء والغاز، كما بيّن أن الشركة الوطنية للكهرباء لعبت دورا اجتماعيا بامتياز وهو عامل جعلها تسجل خسائر وعجز على مستوى ميزانياتها موضحا أنه سينعقد مجلس وزاري مضيق للنظر في السبل الكفيلة لدعم الأسس المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتفعيل دورها لتكون محرك من محركات الاقتصاد.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني